القرار ٨٣٢ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٢٣، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضا الى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد درس تقرير الأمين العام (S/25812 و Add.1 و 2)،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة من قبل حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف إعادة اقرار السلم وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بالملاحظة التي أبداها الأمين العام بأنه بعد انقضاء ١٦ شهرا على وقف إطلاق النار، أحرزت عملية السلم في السلفادور تقدما كبيرا وتسير في طريقها المرسوم، كما أحرز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى لاتفاقات السلم،

وإذ يؤكد أنه يتعين على الطرفين أن يبذلا جهودا تتسم بالتصميم لضمان ألا تصبح المشاكل المتبقية عقبات أمام استمرار الوفاء بتعهداتهما،

وإذ يلاحظ أن حكومة السلفادور قد طلبت من الأمم المتحدة أن تتحقق من الانتخابات العامة المقبلة المترر اجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤، وأن الأمين العام قد أوصى بالموافقة على ذلك الطلب،

وإذ يشدد على ضرورة أن يستمر، في عملية حفظ السلم هذه كما في عمليات حفظ السلم الأخرى، رصد النفقات رصدا دقيقا خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلم،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام؛

٢ - يرحب بمواصلة قيام الأمين العام بتكييف أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وقوامها، آخذا في الحسبان التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلم؛

٣ - يقرر، استنادا إلى تقرير الأمين العام ووفقا لأحكام القرار ٦٩٣ (١٩٩١)، توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بحيث تشمل مراقبة العملية الانتخابية التي من المقرر أن تختتم بإجراء الانتخابات العامة في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٤، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن؛

٤ - يقرر أيضا تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، الموسعة وفقا لهذا القرار، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ واستعراضها حينئذ على أساس التوصيات التي سيقدمها الأمين العام؛

٥ - يؤيد رأي الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/25241) والذي مفاده أن الانتخابات العامة التي ستجرى في آذار/مارس ١٩٩٤ ينبغي أن تشكل التتويج المنطقي لكامل عملية السلم في السلفادور؛

٦ - يحث حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على أن تتقيدا بجميع الالتزامات التي أخذتاها على عاتقهما بموجب اتفاقات السلم وأن تنفذاها بالكامل، بما في ذلك، في جملة أمور، الالتزامات المتعلقة بنقل ملكية الأرض، وإعادة دمج المقاتلين السابقين وجرحى الحرب في الحياة المدنية، ووزع الشرطة المدنية الوطنية، والاستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية، وتوصيات اللجنة المخصصة المعنية بتطهير القوات المسلحة ولجنة تقصي الحقائق؛

٧ - يعيد تأكيد دعمه لقيام الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة في عملية السلم في السلفادور؛

٨ - يطلب إلى كلا الطرفين أن يتعاونا تعاونا كاملا مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهما المتمثلة في مساعدة الطرفين على تنفيذ التزاماتهما والتحقق من ذلك ويطلب من الطرفين مواصلة ممارسة أقصى قدر من التعقل وضبط النفس، وعلى الأخص في مناطق الصراع السابقة، بغية تعزيز عملية المصالحة الوطنية؛

٩ - يحث جميع الدول، والمؤسسات الدولية في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة بسخاء في دعم تنفيذ اتفاقات السلم وترسيخ دعائم السلم في السلفادور؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بما يجد من تطورات في عملية السلم في السلفادور وأن يقدم تقريرا عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قبل انتهاء فترة الولاية الجديدة على أكثر تقدير؛

١١ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.

- - - - -